(بالأرقام).. تكلفة زواج أسطوري في الرياض لنجلي قيادي مقرب من الجنرال الأحمر

قادمون يا صنعاء !

الرياض "الأمناء" غازي العلوي :

أثارت عزومة حفل زواج لنجلي قيادي بارز مقرب من نائب الرئيس اليمني علي محسن الأحمر، أقيمت خلال اليومين الماضيين في إحدى صالات أحد أكبر فنادق العاصمة السعودية الرياض دهشة واستغراب شريحة واسعة من أبناء الشعب اليمني الذين يعيشون ظروفا غاية في الصعوبة جراء الحرب الغاشمة التي دخلت عامها الثالث ..

وأظهرت صورا رصدها محرر "الأمناء" عبر منصات التواصل الاجتماعي لمأدبة غداء زواج نجلي الملحق العسكري بسفارة اليمن في تركيا وناطق الفرقة الأولى مدرع سابقا المقرب من الجنرال الأحمر (عسكر زعيل) وهي تحوي ما لذ وطاب من المأكولات , حيث وصفه البعض بـ(الزواج الأسطوري) ، فيما شبهه آخرون بأنه أشبه بـ(زواج الأمير وليام وكبت ميدلتون).

وظهر في الصور عدد من قيادات الشرعية وحزب الإصلاح المتواجدة في فنادق الرياض كان أبرزهم القيادي عبدالوهاب الديلمي ، والسفير اليمني في الرياض شائع محسن وآخرون ..

وقال خبراء اقتصاديون في السعودية أن النفقة تتجاوز1,400,000 (مليون وأربعمائة ألف) ريال سعودي!.

ا لنفقا ت بالأرقام :

700 خروف تشمل التجهيز والتوصيل = 800000 ريال سعودي.

15 جمل حاشي البوفية المفتوح بما يعادل 500000 ريال سعودي.

و ا تهم نشطاء على مواقع التواصل ا لا جتما عي (ز عيل) بمصادرة أموال أنفقها التحالف لمقاومة إب بعهدة زعيل ، مطالبين الحكومة الشرعية بفتح تحقيق فيها .

مؤكدين بأنه كان الأولى تسخير تلك الأموال لدعم الجبهات لتحرير المناطق الواقعة تحت سيطرة الحوثيين وأهمها العاصمة صنعاء بدلاً من هذا البذخ ..

صحيفة لندنية: الدوحة تطلب إعادة فتح سفارتها في صنعاء والحوثي يشيد بوزير الدفاع القطري

الأمناء / خاص :

أكدت مصادر خاصة لـ"العرب اللندنية" أن سلطات الدوحة تقدّمت بطلب لجماعة أنصار الله لإعادة فتح السفارة القطرية في العاصمة صنعاء الواقعة تحت سيطرة المتمرّدين الحوثيين وقوات الرئيس السابق علي عبدالله صالح.

وقالت المصادر إن الحوثيين وافقوا من حيث المبدأ، لكنهم اشترطوا اعتذار قطر أولاً عن مشاركتها في التحالف العربي لدعم الشرعية بقيادة السعودية، وهو الأمر الذي عطل النقاش حول هذه الخطوة، قبل أن تُقدم الدوحة في الأيام الأخيرة على العديد من الخطوات التي تصب في هذا الاتجاه من خلال إطلاق تصريحات رسمية لمسؤولين قطريين تهدف إلى توفير غطاء إعلامي للخطوة التي تنوي الدوحة الإقدام عليها والمتمثلة في تطبيع العلاقات من حكومة الانقلاب في صنعاء، في سياق المكايدة التي انتهجتها منذ قرار الرياض وأبوظبي والمنامة والقاهرة مقاطعتها بسبب دعمها للإرهاب.

وعمدت وسائل الإعلام القطرية خلال الفترة الماضية إلى تغيير خطابها الإعلامي في ما يتعلق بالملف اليمني، وهو الأمر الذي تطور إلى إطلاق مسؤولين رفيعين في الحكومة القطرية لتصريحات مثيرة للجدل، يتبرؤون فيها من التحالف العربي.

وفي آخر تصريح من هذا النوع اعتبر وزير الدفاع القطري خالد بن محمد العطية، الاثنين، خلال حوار مع قناة فضائية تركية، أن بلاده وجدت نفسها ملزمة بالانضمام إلى التحالف العربي في اليمن.

وقرأ متابعون للشأن اليمني في هذا التصريح اعتذاراً قطرياً مبطّناً، وتبريرا لمشاركة الدوحة ضمن التحالف العربي الذي تقوده السعودية دعما للسلطة الشرعية في اليمن، قبل أن تُطرد منه بعد اتضاح دورها المزدوج وتعاونها سرّا مع المتمرّدين.

وعلى صعيد متصل أشاد رئيس اللجنة الثورية التابعة للحوثيين " محمد علي الحوثي " بتصريحات وزير الدفاع القطري الأخيرة حول إجبار قواته على المشاركة ضمن قوات التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن .

ووصف " محمد الحوثي " في تغريدات بصفحته الرسمية على " تويتر " تصريحات الوزير القطري عن سبب مشاركة بلاده فيما وصفه العدوان على اليمن بالخطوة المتقدمة.

وتابع " الحوثي " قائلا : " نتمنى المزيد من المواقف القطرية الشجاعة" .

وأضاف " الحوثي " : " كنا مع حل أي إشكالات بالحوار ولكن فرض دول أمريكا والسعودية والإمارات وحلفاءهم للخيار العسكري أعاق الحل كما هو واضح للجميع" ـ حسب قوله .

حكومة الشرعية تفاوض السعودية لاستيراد (١,٥) مليون برميل شهريا من الوقود

الأمناء / خاص :

بدأت الحكومة اليمنية مفاوضات مع المملكة العربية السعودية، لاستيراد مليون ونصف المليون برميلا من المشتقات النفطية شهريا، ولمدة عام، وطلبت منحها تسهيلات في السداد.

وتقود السعودية تحالفا عربيا لدعم السلطة الشرعية في اليمن، وتشن حرباً ضد جماعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح منذ 26 مارس 2015.

وقال مسؤول حكومي لـ«المصدر أونلاين»، إن الحكومة قدمت طلباً لوزارة النفط السعودية بتزويدها بـ 1.5 مليون برميل من الوقود شهريا ولمدة عام عبر شركة أرامكو، وأنها طلبت تسهيلات في السداد وشروط تفضيلية ضمن اتفاق يتوقع أن يتم خلال يوليو الجاري.

وتعاني الحكومة اليمنية من شح الموارد المالية، مما يجعلها تشتري الوقود شهرياً وعند نفاد الكمية تتجدد أزمة الوقود، وترتفع الأسعار وتظهر سوق سوداء للوقود، فيما تقف السلطات عاجزة عن التدخل.

وناقش وزير النفط اليمني سيف الشريف، يوم الثلاثاء، مع الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودي أمين الناصر، احتياجات اليمن من المشتقات البترولية ومدى إمكانية توفيرها من قبل أرامكو، بحسب وكالة الأنباء الرسمية «سبأ».

ولجأت الحكومة اليمنية بعد توقف إنتاج النفط منذ مطلع عام 2015، إلى تغطية احتياجات السوق المحلية بالاستيراد لكن منذ منتصف العام 2016، عجزت عن توفير النقد الأجنبي المطلوب لاستيراد المشتقات النفطية وبمبلغ يصل إلى 248 مليون دولار شهريا، وبلغت قيمة الوقود المستورد 2.18 مليار دولار العام 2015 وفقا لتقرير رسمي.

وخلال الأشهر الأخيرة لجأت الحكومة إلى الشراء من القطاع التجاري المحلي على أن تدفع قيمة الشحنات بالعملة المحلية، لكنها ظلت عاجزة عن السداد، وبلغت مديونية الحكومة لشركة «عرب جولف» حوالي 45 مليار ريال (180 مليون دولار)، كما حولت 1.5 مليون من النفط الخام المجمد بسبب الحرب للاستهلاك المحلي عبر تكريره في مصافي عدن.

واليمن منتج صغير للنفط تراجع إنتاجه إلى 105 آلاف برميل يومياً في سبتمبر/ أيلول 2014، من أكثر من 400 ألف برميل يومياً قبل 2011.

واستأنفت الحكومة منذ منتصف أغسطس الماضي إنتاج وتصدير النفط من حقول المسيلة النفطية بمحافظة حضرموت (شرق)، لكن الإنتاج لا يزال متوقفاً في حقول صافر، بسبب وقوع خط أنابيب النفط في مناطق سيطرة الحوثيين.

وتضرب المدن اليمنية، منذ فبراير الماضي، أزمة وقود خانقة، بسبب الأزمة المالية وعدم قدرة البنك المركزي على تغطية فاتورة الواردات، فضلا عن عجز شركة النفط اليمنية عن سداد مديونية القطاع التجاري الخاص، الذي يتولى مهمة استيراد الوقود منذ منتصف العام الماضي 2016.

وتشهد مدينة عدن عاصمة اليمن المؤقتة ومقر الحكومة جنوب البلاد، أزمة وقود حادة أدت إلى شلل الحياة وحركة السيارات في الشوارع، ورفعت أسعار النقل الداخلي في المدينة، وتزايدت عدد ساعات انقطاع التيار الكهربائي.

وأغلقت عدد كبير من محطات التزود بالوقود التابعة لشركة النفط الحكومية، مع ظهور للسوق السوداء التي تبيع بسعر مرتفع يصل إلى 15 ألف ريال (60 دولارا) لغالون البنزين سعة 20 لتراً، مقارنة بالسعر الرسمي الذي لا يتجاوز 3600 ريال (14 دولارا).

الحوثيون ومؤتمر صالح يوقعون اتفاقا لتجريم ومحاسبة كل من ينتقد ممارسات تحالفهما

الأمناء / خاص :

وقّعت جماعة الحوثي يوم الثلاثاء اتفاقاً مع حزب المؤتمر الشعبي العام (جناح صالح)، يتضمن ما أطلق عليه "الضوابط الإعلامية" لتجريم أي نقد يمس تحالف الطرفين في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

وينص الاتفاق الذي نُشر على وكالة "سبأ" الخاضعة لسيطرة الحوثيين، على أن تقوم الأجهزة الأمنية "باتخاذ كافة الإجراءات القانونية دون تباطؤ أو تردد أو تقصير بحق كل من يخالف هذه الضوابط".

ويأتي توقيع الاتفاقية بعد تصاعد التراشق الإعلامي بين طرفي تحالف الانقلاب وتبادل الاتهامات بشأن الإخفاق في إدارة المحافظات التي يسيطرون عليها، إذ يتّهم الحوثيون أنصار صالح بالفساد والتعاون مع التحالف العربي، بينما يقول أنصار صالح أن الحوثيين ينهبون كل مقدرات مؤسسات الدولة لصالح الجماعة وينتهجون أساليب طائفية لخدمة أجندة الجماعة المستوردة، بحسب كتابات ناشطين من الطرفين.

ويؤكد الاتفاق على محاسبة أي تناول إعلامي رسمي أو حزبي أو مستقل أو غيره من شأنه "لفت الأنظار عن مواجهة العدوان، وإضعاف الجبهة الداخلية...."، وأن أي خلافات بين الطرفين أو قضايا يجب أن تناقش في الاجتماعات وليس في مواقع التواصل الاجتماعي.

وخلال الفترة الماضية نشر الحوثيون وصالح خطابات موجهة إلى أنصارهما للحيلولة دون مزيد من التصدع والمطالبة بالتوقف عن نقد أي خلل في وسائل الإعلام.

ومن شأن هذا الاجراء (الاتفاق) تعزيز القيود على حرية التعبير في ظل سلطة تحالف الحوثي وصالح وإسكات أي صوت معارض أو ناقد لممارسات طرفي الانقلاب.

ومنذ انقلاب جماعة الحوثي قبل نحو ثلاثة أعوام شهدت اليمن أسوأ الانتهاكات بحق الصحافة والإعلام ولا يزال نحو 20 صحفيا مختطفا في سجون الجماعة بالإضافة إلى مقتل 18 صحفيا، وإغلاق المؤسسات الصحفية وتشريد العاملين فيها.

مسؤول في حكومة الشرعية يتهم الإصلاح بتسهيل سيطرة الحوثيين على صنعاء

الرياض "الأمناء" خاص :

اتهم وكيل وزارة الإعلام / نجيب غلاب حزب "الإصلاح" فرع الإخوان المسلمين ، بتسهيل عملية سيطرة الحوثيين على صنعاء واليمن وأنهم شركاء بالحرب ضد اليمنيين منذ عام 2011م.

وقال "غلاب" المتواجد في الرياض في تصريح نشره بصفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك :"يتهمون المؤتمر أنه من أخرج الحوثية من صعدة وأوصلها إلى صنعاء، والصحيح أن المؤتمر حارب الحوثية ولم تجرؤ أن تنشط في صنعاء وهو يحكم ، كما أن المؤتمر لم يقبل سلطتها المتمردة في صعدة بعكس من اتفقوا معها وسلموها صعدة في ٢٠١١ وكان يراها البعض المكان الآمن لحماية أي انطلاقة ثورية لإسقاط النظام" ؛ قاصداً في حديثه حزب الإصلاح الذي كان عاملاً مساعداً لسيطرة الحوثيين على صنعاء .

وقال القيادي المؤتمري نجيب غلاب في تصريحه : " مَن دافع عن الحوثية في الحروب الست هي أحزاب المشترك ، ومَن أوصلها إلى صنعاء هي احتجاجات فبراير وحولتها من حركة منبوذة محاصرة ومرفوضة إلى حركة ثورية هي الساحات لا المؤتمر ، وبعدها تحركت الحوثية في أغلب المحافظات تحت مظلة الثورة وبأمان وحرية كاملة" ؛ واعتبر "غلاب" أن ثورة التغيير التي أشعلها (حزب الإصلاح) في اليمن هي من فتحت قيود الجماعات الحوثية التي كانت منبوذة - حد وصفه- .

وأضاف في تصريحه : "وجدنا شعاراتها في حارات صنعاء وأزقتها وفي المحيط القبلي لصنعاء وكانت انطلاقتها الفعلية شعبيا تستند على أنها من تركيبة الثورة التي استهدفت ترحيل (صالح) وإنهاء سيطرة المؤتمر على الحكم".